مبادئ التعاون

تأليف

ابراهيم رمزى

ليسانسيه فى الآداب والتربية

وحائز شهادة التعاون العليا بامتياز من كلية مانشستر

ومفتش بقسم التعاون بوزارة الزراعة

قررت وزارة المعارف العمومية استعمال هذا الكتاب في مدارس المعلمين الاولية

الثمن ١٠٠ مليم

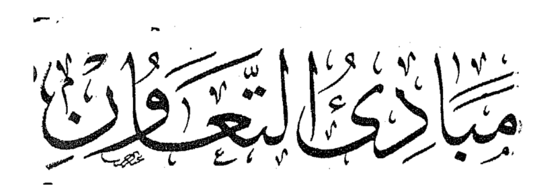
١٣٤٣ — ١٩٢٥

المطبعة السلفية - بمصر









مبادئ التعاون

تأليف

ابراهيم رمزي

ليسانسيه في الآداب والتربية

وحائز شهادة التعاون العليا بامتياز من كلية مانشستر

ومفتش بقسم التعاون بوزارة الزراعة

١٣٤٣ — ١٩٢٥

المطبعة السلفية - بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى أنبياء الله أجمعين

أما بعد فهذا كتيب ألممت فيه على معالم نظام التعاون وأصوله وخطته وأنواع شركاته الاساسية ومبادئها الكلية وخصصت الشركة التعاونية الزراعية منها بشيء من التوسع اذ هي في الواقع أهم ما يهتم به الداعي الى التعاون في مصر فضلا عن اشتمالها على سائر أنواع الشركات التعاونية الاخرى ، وهى أشدها صلة بمستلزمات الاصلاح الاجتماعي في القطر

وقد أفردنا للتعاون والاصلاح الاجتماعي المشار اليه بابا اجملنا فيه واجبات اللجان الفرعية التى تتولى العناية بالتعليم والتنظيم البلدي والتدبير المنزلى زدياة في التبصير والايضاح . والكتيب موجه الى المبتدئين من الطلبة وغيرهم فمن شاء المزيد فليرجع الى كتابنا الموسوم « كتاب الجمهور في التعاون الزراعي »

والله الموفق الى خير العمل

يوليو سنة ١٩٢٥ — إبراهيم رمزى

نظام التعاون

التعاون قديم في الدنيا . وكل عمل اشترك في أدائه اثنان فأكثر لمصلحتهما المتحدة عمل تعاوني. فأنت ترى النمل والنحل وغيرها تشتغل افرادها بعضها مع بعض وتتعاون على حمل الاغذية وخزنها والدفاع عن حظيرتها وعن نفسها وأولادها . وانت ترى ازواج الطير والوحش تتضافر وتتعاون على تحصيل طعام الصغار وتربيتها وتعليمها وسيلة البقاء. وترى مثل ذلك على وجه اوسع وأكبر بين الانسان فالاسر والجماعات والشركات والنقابات والفرق والاحزاب والامم كلها مظاهر من الاتحاد والتعاون على ما فيه الخير اما لتحصيل الرزق أو صيانة النفس والدفاع عن المصالح المشتركة وغير ذلك

وقد يحدث التعاون لتحقيق غايات متفرعة من تلك أو معدولة عنها كالتعاون على البر والاحسان كما تراه في جماعات المواساة، أو التعاون على الاذى والعدوان كما تراه في عصابات اللصوص وأضرابهم

ولكن التعاون بمعناه العلمي نظام اجتماعي اقتصادي ذو قواعد خاصة الغرض منه إصلاح أحوال الناس الاجتماعية باصلاح أحوالهم

المالية والبلوغ بالمجتمع الى منزلة المدنية الفاضلة التي تخيلها الشعراء والفلاسفة

فهو لهذا يختلف عن نظرية الرأسمالية الاستغلالية التى عززتها مقتضيات السياسة في القرن التاسع عشر ولا تزال حكومات اليوم تعمل بالجهد على تقليم أظافرها وتقييدها بالشرائع لتخفف من ويلاتها ، كما ترى فيما تصدره من قوانين لحماية العمال ورعاية الاطفال وفيما تفعله من الوساطة بين العمال وأرباب الاعمال .

بيد ان التعاون لا يريد هـذه القوانين ولا يرى في تدخل الحكومة علاجا للحالة ويعتقد ان النظام نفسه يحتاج الى تغيير وتبديل لا الى تهذيب وتلطيف. ويعتقد أهله ان من واجب الافراد أن يعينوا حكومتهم على ماتريده لهم من السعادة والسلام بان يعملوا هم أنفسهم على اصلاح أحوالهم في حدود السلم والقانون والمصلحة العامة ويقوموا لانفسهم بكل ما كان يظن خطأ انه من واجبات الحكومة وينقمون منها سكوتها عنه أو تباطؤها في الاحسان به . اذ أن واجب الحكومة في جوهره حماية المجتمع الذى يرتضيه الناس لانفسهم

وكان أساس عملهم هذا دعوة دعا بها روبرت أوين في انجلترا

وفوريه في فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر. وتوافد الناس على صورها من كل حدب ولكن الناس لم يكونوا من الاستعداد لتنظيم أعمالهم استعدادهم اليوم ولم تكن الامور قد تكشفت كما تكشفت اليوم وانما هي صرخة صرخها هذان المصلحان يوم رأيا الدنيا قد



﴿ روبرت اوين ﴾

تغيرت أحوالها أثر الحروب النابليونية والثورات الدستورية والانقلابات الصناعية التى غيرت كل شيء حتى العقيدة وأخرجت الناس الى غير ما ألفوا فى ميدان الجهاد وتنازع البقاء، وأسلمتهم الى الفقر والشقاء وانقطاع الرجاء، ثم الى الفساد والرذيلة، بتأثير الظروف المفاجئة، وممالأة الحكومات القائمة يومئذ لنظام الرأسمالية الاستغلالية، طلبا للتفوق الاستعماري

وما زال هذا النظام يرقى ويتهذب حتى أصبح كما نراه اليوم خطة اقتصادية لا يأتيها الباطل ولا الضعف ونظاما اجتماعيا كفيلا بالسعادة والسلام ودينا يزع صاحبه عن الاضطراب والثورة.

وقد قسم العلماء نظم التعاون التى اهتدى الناس اليها أقساما عدة تبعاً للقصد الاولى الذي تتوخاه شركاته ولكن أهمها ما يلى:

(١) التعاون في الاستهلاك

(٢) التعاون فى الانتاج

(٣) التعاون فى الاقراض والاستقراض

وسنبين على كل حال بعض الوجوه التى تميز كل أنواع الجمعيات التعاونية ـ وجوه اذا تأملها الانسان وجدها معالم خطة إصلاح اجتماعي ومن أجل هـذا كان التعاون في غرضه نظاما اجتماعيا (١):

---

(١) عن جيد الاستاذ الاقتصادي المعروف

(١) ترمي جميع الهيئات التعاونية الى تحرير بعض طبقات المجتمع تحريراً اقتصادياً حتى يستطيعوا أن يتخلصوا من جميع من لا ضرورة لهم من الوسطاء ويتعلموا الاكتفاء بانفسهم في هذا الصدد . وتعمل شركات التعاون الاستهلاكية على مساعدة المستهلكين على الاستغناء عن القصابين والخبازين وغيرهم من تجار القطاعي جميعهم وذلك بمساعدتهم على أن يشتروا مايحتاجون اليه من المنتجين مباشرة ان لم يستطيعوا أن ينتجوا هم أنفسهم الشيء الذي يحتاجون اليه .

وتعمل شركات الاقراض على مساعدة أعضائها المستقرضين بحمايتهم من براثن المرابين وذلك بحصول الشركات لهم على المال المطلوب مباشرة بل ومساعدتهم على تكوين هذا المال لأنفسهم بطرق حكيمة شتى قصدها الاقتصاد الجمعي والمساعدة المتبادلة . والشركات الانتاجية تساعد الصناع والعمال على الاستغناء عمن هم في خدمتهم وذلك بأن يتولوا هم بأنفسهم صناعة الشيء لانفسهم وبيعه للجمهور مباشرة

(٢) جميع أشكال الشركات التعاونية ترمي الى احلال الاتحاد محل التنافس واحلال القاعدة التعاونية « الفرد للكل »

محل القاعدة الفردية «كل انسان لنفسه» وبدلا من أن يتنافس الافراد تتألف جماعات للعمل على تحصيل الحاجات اللازمة وهذه الجماعات تجري على سنة أن لا ينافس بعضها بعضا بل تتحد وتكون تحالفا تعاونيا عظيما.

(٣) ترمي جميع أشكال الشركات التعاونية لا الى الغاء الملكية الفردية بل تجعلها أعم وأكثر توزعا وذلك بتسهيل الحصول على رأس مال سواء بالاقتصاد أو بالاستقراض وتعمل على ايجاد ملكية تعاونية أي ملكية جمعية لمخازن التجارة والمصارف والمعامل والمصانع والمنازل

(٤) جميع أشكال الشركات التعاونية لا ترمى الى الغاء رأس المال بل تعمل على حرمانه من سلطته المسيطرة في الانتاج وتستبقي ذلك الجزء من الناتج الذي يحتازه رأس المال عادة على صورة ارباح وعوائد. وكان الغاء الربح هو النقطة الجوهرية من مشروع أوين الاصلاحي. فكثير من الجماعات التعاونية ممنوعة من أن تعمل للربح فان فعلت أجبرت على تكوين احتياطي منه ومن الجماعات التعاونية ما يوزع الارباح على الاعضاء بنسبة مشترياتهم (يوم يكون الاعضاء شركاء مشترين) أو بنسبة عملهم

(يوم يكون الاعضاء عمالا) ولا توزعه بحال ما بنسبة حصصهم أي بنسبة رأس المال الذى يقدمونه . أما اولئك الذين يقدمون حصصا فى رأس المال والذين يقدمون سلفا في رأس المال فانما يتناولون عليه فائدة معتدلة لاقصد ان يكون لهم من ارباح العمل نصيب . ومن الجماعات مالا يدفع فائدة قط على رأس المال .

واذا لاحظنا أن رأس المال فى الشركات التجارية والهيئات المالية التى اخذت هذه الايام تزداد ثروة وعدادا ، يحتاز على در المشروع ويسيطر على الانتاج ، ويرد جميع العمال الى مستوى الاجراء أمكننا ان ندرك أن نظام التعاون حركة قلب اجتماعي اذ أنه يقلب الحالة الحاضرة ويجعل رأس المال تحت تصرف العمل وسيطرته.

(٥) جميع أشكال الجماعات التعاونية ذات قيمة تعليمية عظيمة لانها تعلم أعضاءها أن لا يضحوا بشيء من فرديتهم أو روح ابتكارهم وجهدهم الخاص بل أن يقووا همتهم ويزيدوا في مقدرتهم الى الدرجة القصوى وأن يساعدوا غيرهم بمساعدة أنفسهم وان يعتبروا أن تحقيق حاجاتهم المشروعة (لا طلب الربح) هو قصد الجهد الاقتصادى وان يرفعوا المستوى الادبي للعلاقات الاقتصادية

بالكف عن الاعلان والاحتيال وغش الاغذية وارهاق العامل

والواقع أن كل صنف من صنوف الجماعات التعاونية المهمة يرمي الى محو شيء من النزاع الاجتماعي وتصادم المصالح الاقتصادية فالجماعات الاستهلاكية ترمي الى الغاء النزاع بين البائع والشاري وشركات الاقراض الى الغاء النزاع بين المقرض والمدين والجماعات الانتاجية الى الغاء النزاع بين المدير والعمال

وسنلم بكل نوع من انواع هذه الجماعات باختصار

التعاون في الاستهلاك

الشركة التعاونية المنزلية :

عماد التعاون فى الاستهلاك الشركة التعاونية المعروفة بالمنزلية وهى عبارة عن اجتماع أرباب البيوت وأمثالهم فى الحى أو الصقع، المتماسك وتأليفهم من بينهم شركة برأس مال مسهم مناسب يجمعونه من أنفسهم ، ويكون عملها الاساسى شراء كل ما يحتاجون اليه من مطعم ومأكل وملبس وحاجة منزلية بالجملة من المنتج نفسه أو من أول سوق لها وبيعها لانفسهم بالمفرق من دكانة يفتحونها فى حيّهم . ولهم أن يصنعوا البضاعة اللازمة فى مصانع لهم يقيمونها بأموالهم أو يزرعونها فى مزارع يديرونها بعمالهم. كل ذلك ليقطعوا أيدى الوسطاء الذين أشرنا اليهم وليوفروا على أعضائها أموالهم

واذا قلنا شركة فمعنى هذا أن يكون لها عقد تأسيس ونظام داخلي يكتب بين الاعضاء وفاقاً لقانون التعاون . واذ أن الشركة التعاونية ذات مبادىء وقواعد خاصة لذلك يجب أن يتضمن العقد الاشارة الى ما يلى :

(١) أن يكون رأس المال مقدما من الاعضاء أنفسهم دون غيرهم وأن يأخذوا عليه أجر تشغيل سنوى أقصاه ٦ فى المائة بشرط

أن لا يمتلك العضو أكثر من عشر الحصص ، وبشرط أن لا يزيد هذا العشر على ٢٠٠ جنيه

(٢) ان لا يباع فى الدكانة الا أنقى المواد الغذائية

(٣) أن يكون المكيال والمقياس مستوفيين فلا يدخل فيهما وزن الورق أو الماعون وما الى ذلك

(٤) أن تباع الاشياء بسعر السوق عملا بالاصول التجارية من جهة ودفعا لتلاعب التجار من جهة أخرى

(٥) أن لا تشترى الشركة لوازمها الا بالنقد

(٦) أن لا تبيع الشركة الا بالنقد



محل شركة منزلية تعاونية

(٧) أن يكون تقسيم صافى الارباح بنسبة معاملة العضو مع دكانة الشركة بموجب كشوف المشترى والمعاملة لا بنسبة عدد ما له من الحصص

(٨) أن لا يكون للعضو الا صوت واحد فى ادارة الشركة وجمعيتها وان تتساوى النساء والرجال فى حق العضوية

(٩) أن يخصص مقدار ثابت فى المائة من الارباح للتعليم ومثله للاصلاح الاجتماعى كأن يكون عشرين فى المائة

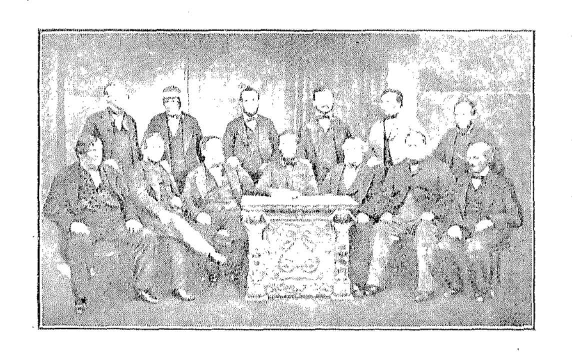
(١٠) أن تقدم الى الاعضاء كشوف الحساب والميزانيات من آن لآن



عمل الفلانلات فى الشركة التعاونية الانجليزية للاتجار بالجملة

(١١) أن تترقى من شراء الأشياء الى صناعتها ثم الى انتاج المواد الاصلية اللازمة لذلك بالزراعة وغيرها

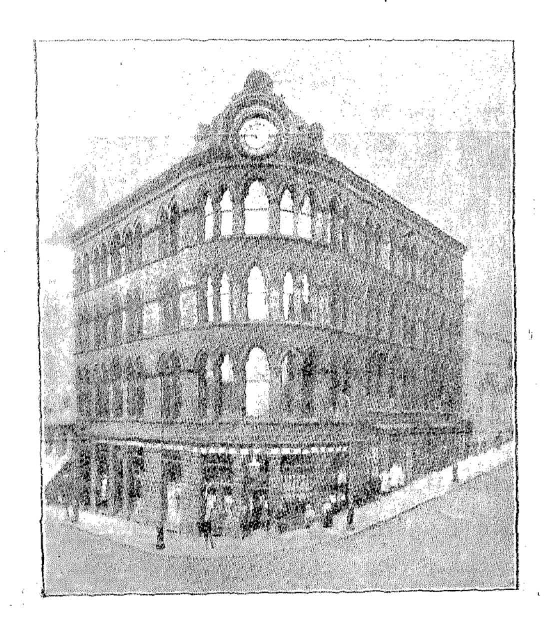
والمثل الاعلى فى التعاون المنزلى هوشركة روتشديل الانجليزية التى تدعى بحق أم التعاون لانها ذات الفضل الاول فى وضع أساس التعاون ونظامه الحالى وقد ابتدأت فى سنة ١٨٤٤ بجمع قروش من مؤسسيها الاول وعددهم ثمانية وعشرون رجلا وامرأة



صورة من بقى من مؤسسى روتشديل في سنة ١٨٦٢

فأصبح رأس مالها اليوم ثلث مليون جنيه وحركة الاخـذ والعطاء مليونا واحد عشر الف جنيه وأقامت المصانع المختلفة وفتحت عندها مصرفا للتوفير وتوظيف أموال الاعضاء وفرعا للتأمـين على

الحياة والملك وآخر لبناء مساكن للاعضاء بالطريقة التعاونية بمعنى أنها تبنيها وتبيعهم اياها بالتقسيط بلا قصد ربح أو تؤجرها لهم بقيمة ما يجب لثمنها من الفوائد العادية . وأقامت الأندية ودور الكتب وغير ذلك مما تقوم به البلديات عادة.



محل شركة روتشديل الحالي

وإذ أن غرض الشركة التعاونية المنزلية أن تجعل القرش الذي يشترى به نصف الشيء الآن قادراً على شراء الشيء كله أو أزيد منه ، وذلك بأن توفر على أعضائها جميع الارباح التى يتناولها تجار المفرق المنتشرون فى كل حيّ ، وكذا جميع حلقات أرباح الوسطاء من السماسرة والمرابين والمستغلين جهود العمال من أصحاب المصانع والمزارع والتجار الذين يتناولون البضاعة من منتجها الأول واحداً منهم بعد واحد ، ويزيد كل منهم في بيعها لمن بعده شيئاً على ثمنها الذى اشترى به من سابقه

وإذ أن هذا الفريق المتعدد الوظائف والاعمال والاسماء وأمثالهم ممن لا يعملون في المجتمع عملاً ضروريا لايمكن الاستغناء عنه يبتزون أموال الناس بهذه الطريقة ويعيشون فى الدنيا عيشة البذخ والثراء ، حين يعيش غيرهم في الضيق والشقاء

وإذ أنهم هم الأصل فيما يصيب أكثر الناس من الفقر بسبب هذه الزيادات المتواصلة على الاثمان وبسبب ما يلجأون اليه عادة من الغش فى البيع والتدليس فى المعاملة ، وانهم هم الأصل بسبب ذلك فيما يقع فى المجتمع من الجرائم وما تلقى الحكومات من المتاعب بسبب انتشار الافكار الفوضية بين الفقراء وغير ذلك من البلايا التى نشاهدها

ولانستطيع أن نردها مثل فساد الاخلاق وسقوط الدين وانتشار الأوبئة والامراض ، وانتفاء الراحة والصحة من البيوت وحرمان أهلها نعمة النور والهواء والنظافة وغير ذلك مما يكبد الحكومة نفقات تخرجها من مال الدولة لنعالج به أثر ما يعمل هؤلاء الوسطاء ، ثم لانستطيع علاجه بسبب كون الشر ثابتاً فى قرارة المجتمع

واذ أن أكثر هؤلاء الوسطاء المسببين لهذه البلايا المستعصية يستنزفون أموالنا ليرسلوها الى أوروبا ويزيدوننا فقراً على فقر

فالواجب علينا نحن المصريين أن ننشر هذا الصنف من الشركات فى المدن والبنادر حتى تصبح جميع المتاجر على الاقل فى أيدينا وننقذ أنفسنا وأخلاقنا ونعمل على صيانة أرزاقنا ووطننا ونعالج أسباب نشوء الافكار الحمقاء فى ربوعنا ، ونتذوق نعيم الحياة الصحيحة ونتمتع بزينة الله التى أخرجها لعباده والطيبات من الرزق التى حرمها علينا أولئك الوسطاء

التعاون في الانتاج

(أ) الشركة التعاونية الصناعية :

عماد التعاون فى الانتاج الشركة الصناعية التعاونية . وهى عبارة عن اجتماع أفراد الصنعة الواحدة على تأليف شركة برأس مال مخصص ، الأصل فيه أن يدفعوه من جيوبهم وقد يكملونه بالاستقراض التعاونى. فاذا اجتمع يشترون منه ما تحتاج اليه صنعتهم من الادوات والآلات والمواد الاولى ويدفعون منه كل نفقات التأسيس والعمل الابتدائي ويجعلون منه مبلغا للطوارىء . وتؤلف شركتهم من كل عضو حسن السمعة يحتاج اليه مصنعهم فان لم يتسع له المصنع اضطرت الشركة الى تركه لينضم الى شركة اخرى أو ينتظر حتى يخلو له محل

والعادة أن يقدر لكل عامل أجر يتقاضاه . وهؤلاء العمال المشتركون ينتخبون من بينهم مجلس ادارة للاشراف على الاعمال وله من السلطة جميع ما يكون لمجلس المديرين فى الشركة الرأسمالية من ترقية ومجازاة وتصرف فيحدود نظام الشركة الداخلي

ولا يخفى أن الشركة الصناعية التي تقوم على مبدأ التعاون ذات مزايا منها :

(١) جعل العامل صاحب رأس المال

(٢) جعل مدة العمل تبعاً لمصلحة العمال

(٣) توزيع الارباح التى كان يأخذها الاستغلاليون من ارهاق العمال ، على العمال أنفسهم .

(٤) العناية بصحة العامل بالعناية بمحل عمله .

(٥) الاستغناء عن احسان الناس والحكومة باقامة المستشفيات والملاجىء للعامل ولأولاده

(٦) العناية بالعامل وأولاده فى أحوال العجز والوفاة

(٧) تنمية الروح الدستورية والتدريب على الاعمال البرلمانية

(٨) ترقيــة المستوى الاجتماعى فى طبقة العمال اذ ان التعاون يقضي بنشر التعليم التعاونى والفنى واقامة ناد أدبى ومكتبة وغير ذلك والالتقاء بالمستهلكين فيما يرمون اليــه من وجوه الاصلاح الاجتماعى

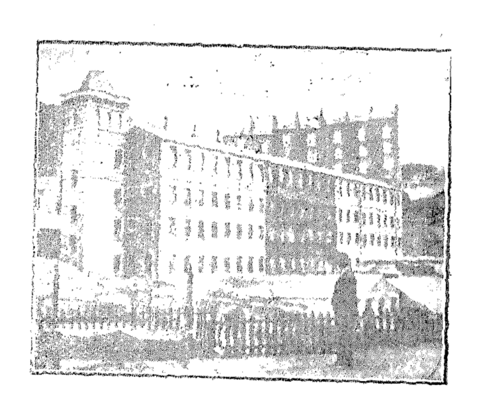
(٩) اراحة الحكومة من مشاكل العمال واضرابهم

والعادة أن تبيع الشركات الصناعية مصنوعاتها للجمهور وقد تعمل لحساب الشركات الاستهلاكية ولذلك فقــد رأى التعاونيون أن يشركوها فى رأس المــال بحيث لاتتجاوز قدراً معلوماً

وللشركات التعاونية الصناعيـة أن تشترك جملة أو افرادا فى الشركات الاستهلاكية لاخذ ما تحتاج اليه بيوتهم من اللوازم

أما توزيع الارباح فيكون بعد حسم النفقات ومقدار الاحتياطى المتفق عليه ومخصصات المكافأة عن المخترعات والاعمال الاستثنائية وبعد دفع خمسة فى المائة أجرا لرأس المال كما يلى : —

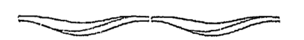
عشرة فى المائة لاعمال المؤاساة وعشرة لمجلس الادارة وخمسة للتعليم التعاونى والباقى يقسم مناصفة بين العمال والشركات الاستهلاكية المتعاملة معها



صورة مصنع تعاونى

أما توزيع نصيب العمال فيكون بنسبة أجورهم بعضها الى بعض واما توزيعها بين الزبائن فيكون بنسبة ما اشتروا

والواجب علينـا نحن التعاونيين أن نعمل جهد المستطاع على انشاء هذه الشركات بين جميع أنواع الصناع في مصر حتى تصبح الصناعة كلها في يدنا ونتحصن من عوادى الاستغلال الملحة علينا من كل جانب وندفع أسـباب التذمّر ونقضى على مناشيء المذاهب الفوضية ومرّوجيها أعداء الله والبلاد



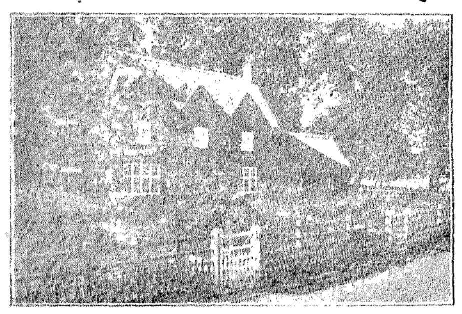
التعاون فى الانتاج

(ب) الشركة التعاونية الزراعية

الشركة التعاونية الزراعية هى شركة استهلاكية كشركات التعاون المنزلي انتاجية كشركات التعاون الصناعى بمعنى أنها تنشأ فى الريف لتوريد حاجات الاعضاء الزراعيـة كالبزور والاسمدة والعلف وأدوات الفلاحة وآلاتها والمواشى والحاصلات ، وحاجاتهم المنزليـة كالمأكولات والملبوسات واللوازم الاخرى وتتولى أعمال الانتاج الزراعى والصناعى

وفى استطاعتهـا أن تبيع للاعضاء محصولاتهم التى ينتجونها وتستقرض وتقرض وتقبل ودائع الأعضاء وتثمّر لهم الاموال وتؤمن لهم على حياتهـم ومواشيهم ومحصولاتهم ومساكنهم من الحريق والتقليع والأذى وتقوم بأعمال الريّ والصرف وتطهير المساقى والترع واصلاح الأراضى لمصلحة الشركاء وتقوم بمساعدتهم أيام الزواج والضائقات وغيرذلك، وتعنى بالدفاع عن المصالح الزراعية البحتة وبرقيها . ولهـا ان تترقى من شراء حاجاتها الى صناعتها وانتاج المواد الاولية اللازمة لذلك وبالتالى الى صناعة محصولاتها درجة بعد درجة حتى لا تترك فراغا لتاجر ولا وسيط ولا مستغل

ونظام الشركة التعاونية الزراعية فى أساسه نظام كل شركة تعاونية أخرى من حيث اشتراك العضو فى تكوين رأس المال اللازم بطريق المحاصة وأخذه على مقدار ما دفع منه ربحاً ثابتا اقصاه فى مصر ٦ فى المائة بشرط أن لا يمتلك العضو اكثر من عشر الحصص وبشرط ان لا تزيد قيمة الحصص المملوكة عن ٢٠٠ جنيه ، ومن حيث توزع صافى الارباح على الاعضاء بنسبة معاملاتهم ومن حيث تخصص مقدار مئوى ثابت من هذه الارباح للتعليم والخيرات والاصلاح الاجتماعى ومن حيث تألفها على الطريقة الدستورية التى تقضى بانتخاب جمعيتها العمومية مجلساً ادارياً ليتولى شئونها مع مسئوليته عن أعماله قبل الجمعية العمومية ، وغير ذلك



محل شركة تعاونية قروية

من المبادىء والقواعد العمليه والتجارية والاصول العلمية والأدبية السالفة الذكر

وإذ أن سياسة التعاون وصل ما بين المشترى والمنتج فى الاستهلاك وما بين المنتج والمشترى فى الانتاج فالشركة الزراعية مهما كان نوعها تعمل على مشترى حاجاتها الزراعية ولوازمها المنزلية من موردها الاصلى ما استطاعت الى ذلك سبيلا فتوفر على أعضائها حلقات الأرباح التى يتقاضاها كل وسيط ودخيل بين هذا وذاك من التجار والسماسرة وتختزل جميع النفقات التى ينفقها هؤلاء فى حصولهم على البضاعة بعضهم من بعض

على أنها بشرائها هذه الحاجات بالجملة لا يقتصر فضلها على اقتصاد تلك الارباح وتلك النفقات بل يتعداه الى اقتصاد نفقات النقل والانتقال التى يتكبدها الفرد عند ما يريد أن يشترى حاجته بنفسه وتحافظ عليه جهده ووقته فى الحصول عليها لان أجرة نقل المقدار الكبير على عربة تكاد تعادل اجرة نقل المقدار الصغير على نفس العربة والشخص الذى يذهب لشراء اقة صابون أو كيس سماد مثلا يستطيع أن يشترى ألف أقة من الصابون وألف كيس من السماد في وقت واحد

وتعمل فى الانتاج على بيع محصولات الاعضاء ، من قطن وقمح وقصب وغيرها من الغلات الغيطية أو البستانية أو المنزلية كالسمن والعسل والبيض والدواجن ، الى الشارى الاخير وتتخطى كل وسيط ودخيل وسمسار ومتعهد و « قومسيونجى » وتاجر وصيرفى وتقابل الذى يريد المحصول لاستهلاكه وجهاً لوجه وتقتصد لأعضائها ما كان هذا العدد الوفير من الوسطاء يحرمه إياه واحداً بعد آخر وتقتصد فوق ذلك نفقات البيع الفردى ومشقاته وتتجنب عيوبه وأضراره

فهى حين تشترى من المنتج الاول بأرخص الاثمان وتوفر على العضو مالا ، تعطى له ، بالبيع الى المستهلك الاخير ، مالا آخر فتغنيه وتبارك له فيه وتمكن له من الحيـاة على الصورة التى فقد المسكين كل أمل فى رؤيتها بسبب أولئك الوسطاء والدخلاء

الشركة خبير القرية

على أن كل فلاح يعلم أن أذى هؤلاء الوسطاء والتجار لا ينتهى عند حد مضاعفتهم اثمان الاشياء المطلوبة وانتقاصهم قيمة البضاعة المعروضة بل يعلم انهم يغشونه ولا يبيعونه الشيء المطلوب. وكم رأينا تجار الاسمدة يبيعون الناس ترابا وملحا باسم « سباخ كيماوى » يعلنون عن جودته فى الجرائد وينشرون فيها كشفا مكذوبا عن تحليله

وكم رأيناهم يبيعونه « تقاوى » مخلوطة أو قديمة أو ضعيفة النمو ويتقاضون فيها مايشتهون باتفاقهم بعضهم مع بعض على الاسعار. فاذا استعمل الفلاح سمادهم تلفت أرضه أو زرع بزورهم حبط زرعه فقضى المسكين عامه هو وأولاده فى كوخه الحقير حزينا شقيا متألما حين يقضى التاجر أيامه سعيدا مطمئنا ناعما فى أكبر قصور المدن من مصر وأوروبا.

نعم ان للفلاح أن يحلل السماد وله أن يجرب البزور ولكن هل يعرف الفلاح وسيلة لذلك وهل يطيق أن يتحمل نفقات تحليل عينتين أخريين وأخريين حتى يصل الى الجيد منها ؟

حالة كهذه لاعلاج لها الا بالتعاون لان الشركة التعاونية لا تعدم أفرادا منها يعرفون على الاقل انه لا بد لهم أن يفحصوا السماد وان كرروا عملية الفحص عشر مرات لان نفقة ذلك فى ألف كيس كنفقتها فى كيس واحد . وان يصيب العضو من هذه النفقة شيء يذكر . بل لابد أن يعلم هؤلاء الافراد ان الشركة التعاونية محل العناية من وزارة الزراعة فهى تحلل لها السماد بلا مقابل وتفحص لها قوة نمو البزور بلا مقابل بل وتجود عليها بكل ما تستطيع من خبرة وعلم ودراية ونفوذ . فالشركة التعاونية من هذه الوجهة علم من لاعلم له وقوة من لاقوة له.

وما يقال عن توريد الحاجات الزراعية يقال عن اللوازم المنزلية فليس منا من يجهل ماذا يقدم البقالون للفلاحين وغير الفلاحين من الحثالات ولا ماذا يقدم القماش من النسيج « المابر » ولا يجهل أى ثمن يتقاضونه على هذه المواد ولا أى غش ولا أى نقص فى الوزن والمكيال والمقياس يلجأون اليه . ولا يجهل أى أمراض يوقعوننا فيها بما يزغلون به السمن والزيت وغيرهما من مواد الطعام وأى استهانة بحياتنا حين يبيعوننا من علب السردين واللحوم والفواكه المحفوظة مايكون قد مضى عليه فى الحواصل التجارية مايجعلها سموما وأوبئة . كل ذلك ليكون كسبهم من معاملتنا أقصى مايستطيعون !!

حال كهذه لاعلاج لها الا بالتعاون وفتح محل فى القرية بمال الشركة يأخذ الاعضاء منه حاجاتهم المنزلية على اختلافها من مأكول وملبوس وغير ذلك فان الشركة التعاونيـة لاتلجأ الى مايلجأ اليه البقال من الغش ومضاعفة الاثمـان اذ لا فائدة لها من ذلك مادام الاعضاء هم الشارين والبائعـين معا ، كما أن الربح ليس غرضا من أغراضهم وانمـا الركن الأول فى التعاون قطع رأس الربح من جهة وجودة البضاعة من جهة أخرى . بل تقصد الى تاجر الجملة الأول المعروف بتوريد بضاعة جيدة اذا استعصى عليها أن تصل الى من

قبله أى الى المورد الاصلى أو الى صناعة الشيء ذاته عندها

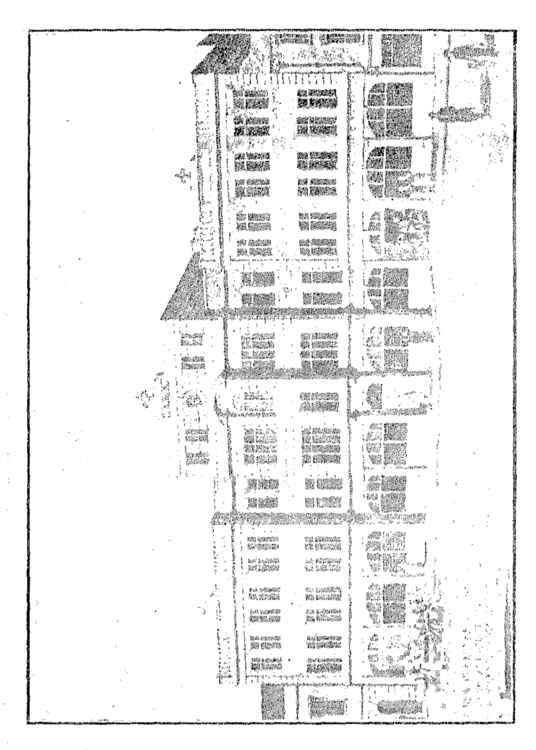
على ان الشركة التعاونيـة لا تقضي بذلك على بقال القرية الدخيل الغشاش السمام وحده بل تقضى منه أيضا على الخمار والمرابى ومفسد الاخلاق . كل ذلك من غير ما عداء ولا قتال ولا احداث مشاكل لأولى الامر في الاقاليم وغيرها

الشركة التعاونية للاتجار بالجملة

اذا نهضت الشركات التعاونية الزراعية وسارت فى مضمار توريد الحاجات المنزلية والزراعيـة لاعضائها تفزّع تجار القطاعى فخاوا الى أنفسهم ثم الى تجار الجملة يقولون لهم : انكم اذا استمررتم فى معاملة الشركات التعاونية فمعنى هذا اننا نقفل دكاكيننا وينتهى أمرنا . ومعنى هذا بالتالي انكم أنتم أنفسكم تقتلون متاجركم الكبرى لان التعاون لا يقف عنـد شراء الحاجات منكم بالجملة بل هو يرمى الى اخراجكم أنتم أيضا لانه يعتبركم دخلاء فملا غير انه مضطر فى الوقت الحاضر الى معاملتكم لان الشركات التعاونية لم تبلغ بعد من الخبرة والاقتداء ما يسمح لها بالتوسع السريع . أما اذا رسخت أقدامها فستعمل عملين (١) أن تذهب هى أيضا الى الشخص الذى تأخذون منه حاجاتكم و (٢) أن تصنع ما يمكن أن تصنعه من الحاجات التى تشتريها منكم أو من صانعها الاول

لهذا يجب عليكم أن تقاطعوا هذه الشركات التعاونية من الآن. وإلا قاطعتكم يوم لاتجدون منا أحدا يصرّف لكم متاجركم

هكذا قال تجار القطاعي فى كل قطر أخذ بالتعاون . وكان جواب هذا القول اتّحاد تجار الجملة على مقاطعة الشركات التعاونية



محل الشركة التعاونية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة

فوقع كثير منها فى ورطات كثيرة لم يخرجوا منها إلا بصعوبات كبيرة

على ان الشركات نفسها وان اشتملت على أعضاء مستنيرين كانت تجد صعوبة اخرى من أن هؤلاء المستنيرين كانوا لحداثة عهدهم بالعمل ولاشتغالهم بمصالحهم المختلفة غير قادرين على معرفة جميع الموارد التى يمكن أن يحصلوا منها على أحسن بضاعة بأرخص ثمن . ولم يكن لهم من الفرصة والاداة ما يمكنهم من ذلك أحسن تمكين فضلا عن ضياع أموال كثيرة وأوقات طويلة فى شراء كل شركة منها حاجاتها بمفردها

من أجل هذا فكرت الشركات التعاونية على اختلاف أنواعها فى البلاد التى تسمى زراعية لغلبة الزراعة فيها عن كل عمل آخر أن تنشىء فيما بينها شركة عليا تتولى مشترى جميع الحاجات الزراعية والمنزلية من مواردها الاولى وتتخصص لذلك وتقوم باعمال الفحص والتحليل اللازمة لضمانة جودة الصنف وتنشىء المصانع لما تستطيع صناعته من هذه الحاجات زيادة فى الاقتصاد

وتفتح عندها مخازن كبيرة تأخذ منها الشركات التعاونية المحلية حاجاتها كما كانت تأخذ من تجار الجملة

واذ ان ارلندا قطر زراعى مثلنا أهم موارد رزقه الزراعة فقد أنشأت فيه الشركات التعاونية على اختلاف أنواعها شركة كلية الاتجار بالجملة فى المواد الزراعية والمنزلية معا

أما طريقة الاشتراك فى الشركة الكلية الزراعية للاتجار بالجملة فهى الطريقة التعاونية العادية وتكتتب كل شركة فى رأس المال بنسبة جنيه واحد عن كل عضو من أعضائها . ولها أن تودع ماتشاء من أموالها بأجر قدره خمسة فى المائة سنويا

على ان الشركة الارلندية الكلية لا تأبى على انصار التعاون من الافراد أن يشتركوا فى رأس المال بحصص خاصة تسمى « حصص الامتياز » قيمة كل حصة منها خمسة جنيهات بشرط أن لا تتعدى قيمة هذه الحصص مجتمعة مقدارا معينا من رأس المال تفاديا من تغلب الرأسمالية الاستغلالية . ويشترط أن لا يتجاوز ما يعطى عليها من الفوائد خمسة فى المائة

وعندى انه يجب علينا نحن المصريين أن نتبع خطوات الشركات الارلندية فى انشاء شركتنا الكلية . بمعنى أن يلاحظ فى تأليفها صيرورتها بمثابة تاجر الجملة من جميع أنواع الشركات التعاونية المنزلية والصناعية والزراعية لان بلدنا زراعى فى جوهره وهو

٣



(قسم البقالة من الشركة التعاونية الزراعية للاتجار بالجملة)

لا يحتمل التفرقة . ويجب علينا فى هذه الحالة أن نعد العدة من الآن احتياطا لما لابد أن يحدث من تآمر تجار الجملة بنا يوم تنتشر الشركات فى مصر بفضل الروح الجديدة التى سادت الامة والحكومة معا

بيع المحصولات بواسطة الشركة التعاونية

اذا سارت الشركة التعاونيـة سيراً حثيثاً فى طريق توريد الحاجات المنزلية والزراعية لأعضائها وجدت نفسها راغبة فى تولى بيع محصولات أعضائها بطريق التعاون لتمنع ربح السماسرة والوسطاء وتحفظه للاعضاء . نعم انها لا تكون في أول الامر بالغة منتهى ما يرتجى من الخبرة والدراية ولكن أليست الشركة فى مجموعها أدرى وأحسن من الفرد وأشد يقظة من الفرد فضلاعن أن الافراد جميعهم سيتشاورون ويعطى كل منهم ماعنده من الرأى؟ بل العادة أن يكون فى الشركة أفراد مستنيرون أبصر من سواهم بأحوال السوق وأعماله واعرف أين يذهبون ومتى يبيعون باطلاعهم على أخبار العالم فى مواردها السليمة واتصالهم بالحياة التجارية فى معاملاتهم . وقد يكمل هذا نقص ذاك فتكون النتيجة وجود هيئة ادارية صالحة للاتجار قادرة على الظفر بأعلى سعر مستطاع

وهى فى هذه الحالة لا تكتفي بتخطى البقال ــ الذى يشترى بضاعة الفلاح عادة والوسيط والدخيل والمتسوق وسمسار البورصة بل تقصد الى ليفربول أو مانشستر ان كان المحصول قطنا وتستطيع أن تعطى المستعجل جزءاً من ثمنه مقدماً . ولكنها في هذه الحالة لا

تبيع القطن بالكنترانات التى ثبت أنها شر على الفلاح بل تبقيه فى مخازنها بالطريقة العلمية حتى يتحسن السوق بعد شهرين أو ثلاثة مثلا أو يوم يدلها اختبارها فتبيعه بالثمن الطيب وتعطى صاحبه حصته من هذا الربح

وان كان قمحاً أو ذرة أوغيرذلك من المحصولات والمصنوعات الزراعية فعلت به مثل ذلك فعاد على جميع أصحابها منه ربح عظيم

ولا شك أن للعضو من اشتراك غيره معه من كبار المزارعين وأعيانهم ضمانة وطمأنينة . ولهم من وفاء العضو ووثوقه بهم فائدة أيضاً لانهم يستطيعون بهذا الاتحاد أن يجعلوا مايعرضونه للبيع كثيرا وفى هذا ما فيه من دواعى اهتمام الشارى وزيادة الثمن والتقوّى به على العوامل السيئة التى يلجأ اليها التجار والسماسرة لانتقاص قيمة الشيء وثمنه

ولا يخفى ما فى بيع محاصيل الاعضاء على هذه الصفة الاجماعية من توفير النفقات والمشقات الفردية ومن اتقان وسيلة المعاملة وتسهيلها بل وزيادة العناية بالمحصول ذاته اذ أن العضو ملزم فى هذه الحالة أن يهيء محصوله على الطريقة التى يشترطها الشارى الاخير ليوفر على نفسه مشقة عمل ذلك عند الاخذ فى صناعته

ولا يصح أن تقتصر الشركة فى أعمال البيع على المحصولات الكبرى بل لا بد لها أن تنظر أيضا الى المحصولات الصغرى التى يعتمد عليها كثير من نساء الفلاحين وبناتهم ورجالهم أحيانا : كالبيض والدواجن والسمن والجبنة واللبن والعسل وتربية الاغنام والابقار وغير ذلك والتى يجب على كل متعاون أن يهتم بها اهتمامه بما هو أكبر منها لانها فى الواقع مورد من موارد الرزق الكبيرة لآلاف من الناس وربما كانت سعادة البيوت الريفية متوقفة عليها فاذا نحن أهملناها فقد جعلنا للدخيل والوسيط بيننا مقاما

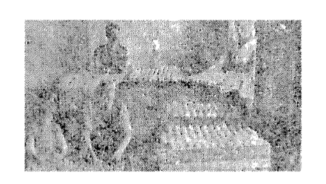
على أن التعاون الزراعى فى كل بلاد الدنيا يهتم بهذه المحصولات الصغرى اهتماما عظيما ويعتقد أهله أنها ما كانت صغيرة الا لاهمال الناس شأنها وما زالوا يعالجونها بالتعاون حتى أصبحت ذات شأن عظيم وأثر كبير فى وجود موارد رزق كبيرة دائمة لفئات من الناس كانت هملا فهى فقيرة شقية وإليك شيئاً عنها

بيع البيض

اننا بتفرقنا نضطر فى أكثر الاحوال أن نتهاون . فالمرأة التى عندها دجاجتان مثلا اذا جمعت منهما ثمانى بيضات فى الاسبوع ولم تكن فى حاجة اليها وأرادت أن تبيعها لم تجد شارياً فى القرية ،

لان كل واحدة فيها تملك فى العادة دجاجات مثلها . واذا قدر لها ان وجدت شارياً فقلما يكون هذا الشارى مستعدا . واذا اشتراها فالغالب أنه يشتريها بثمن بخس واذا انتظرت حتى يحين موعد السوق القروية « وطلعت » لم يكن هذا القدر مما يلفت النظر فتضطر المسكينة اما أن تبيع ما عندها بالثمن الذى يعرضه عليها المتسوق فى القرية أو تقايض عليه شيئا من عند البقال — قطعة حلوى أو قليلا من الملح أو غير ذلك

ولو أنها كانت عضواً فى الشركة التعاونية وكانت الشركة منتبهة الى ما وراء ذلك من المكاسب التى تعود على أعضائها لأخذتها الشركة مباشرة وقيدت ذلك لحسابها أو دفعت منه شيئا مقدما ثم أخذت من غيرها وغيرها وباعت ما يجتمع لديها دفعة واحدة لتاجر البيض فى سوقه الكبيرة وحاسبت صاحبة البيض على حقها تبعا لقانون التعاون



طريقة فرز البيض في الشركة التعاونية

على أن ابيع البيض الى المغالى به أصولا تعرفها الشركة وتقاليد لا يمكن أن تعرفها الفلاحة واذا عرفتها فلن تستطيع العمل عليها . منها مثلا ان أكسب طريقة لبيعه هى أن يكون نظيفا خاليا من القذر والطين وهذا يحتاج الى تبصير خاص وتدريب ومنها أنه يجب أن توضع فى صناديق خاصة ذات رفوف مثقوبة بما يسع تعلق البيضة توضع بعضها فوق بعض فى الصندوق ومنها أن يكون البيض رتباً وأوزانا وأسنانا . فالكبير على حدة والصغير على حدة وأن يحمل كل صندوق تاريخ جمعه . فمن أين للفلاحة أن تعمل ذلك ؟ أما الشركة فانها بحكم وظيفتها التجارية تستطيع أن تعرف ما يجب عمله نزولا على حكم السوق وتجاره ورؤية أعضاء لجنة البيض فيها كيف يباع صنف البيض فى الجهات المنظمة . أو استرشادا من وزارة الزراعة التى وظيفتها ارشاد المسترشد وافادة المستفهم بل وبداية الشىء له اذا أراد أو من الخبراء بتجارة البيض وطرق تنميتها

وتقوم الشركة بعمل ذلك بواسطة عمال من الفلاحين تدربهم على العمل وعندئذ يكون لبيض الشركة سمعة وقيمة وامتياز . فاذا عرفت الشركة بذلك اقبل الناس على معاملتها وفضلوها على المتسوقة و «السريحة» لان الناس تضمن اذ ذاك نوع البيض ودرجته وسنه

وهذا أمر مهم جدا يعود منه مكسب كبير على الفلاحة

واذا حدث هذا الامر البسيط أى مجرد تقديم البيضات القليلة الى الشركة فانظر مايترتب عليه (١) اعتناء الفلاحة باقتناء صنف الدجاج الكثير البيض والكبيره (٢) اهتمامها بزيادة تفريخه (٣) اهتمامها بصحة دجاجها وطعامه وشرابه ومسكنه (٤) حفظ ركن من أركان الثروة لاهله الحقيقيين (٥) حرمان المتسوقة والبقالين القرويين وتجار القطاعى، الذين عرفنا انهم سبب شقاء الناس، من مورد حياتهم المؤذية واجبارهم بهذه الواسطة على الاشتغال مثلنا فى الانتاج لخير العالم .

الدواجن

وما يقال عن البيض والدجاج البياض يقال عن الدجاج الذى تربى للذبح والديكة الرومية والاوز والارانب فان لاربح فى تجارتها شروطا وأصولا لايتيسر للفرد معرفتها الا اذا كان بيعها شغلته . أما والفلاحة لاتجعل بيع هذه الدواجن شغلتها عادة بل هى تأتى عرضا فلا بد أن تبيع دواجنها كما كانت تبيع البيض أى بتعب وخسارة ولكنها اذا انضمت الى شركة البلدة التى هى فيها فان الشركة تقوم عنها بمعرفة هذه الاصول والوفاء بتلك الشروط اضطرارا على الاقل .

كما ذكرنا . واذ ان أعضاء مجلس الادارة هم فى الغالب من المستنيرين الذين يشعرون بالمسؤلية حيال من هم معهم فلا بد لهم أن يسترشدوا ويعلموا أعضاء شركتهم من النساء مايجب عليهن لانتاج أحسن أنواع الدواجن وأصلحها للبيع فى السوق ويمكنهم أن يطلعوا على ذلك فى نشرات وزارة الزراعة أو فى الكتب الزراعية الكثيرة الآن وقد يضعون هم أنفسهم رسائل صغيرة بالتعليمات الواجبة الاتباع ليقيدوا فيها ماعرفوه بالاختبار وينشروه . وقد يستوردون أصنافا جديدة للتوليد

وفى الشركات التعاونية التى يكبر فيها هذا العمل ويزيد على بقية الاعمال حتى لتكاد تصبح الشركة التعاونية الزراعية فى معظمها شركة للاتجار بالبيض والدجاج والدواجن اجمالا يستأجرون خبيرا دائما يتولى هذه الاعمال طول السنة من تربية وتفريخ وهلم جرا . وقد تنشىء الشركة لحسابها مفرخا تربى فيه أنواع الدواجن لاعضائها حتى تكون اصولا تستولد منها النساء الصنف المطلوب . وقد كانت لمصر بهذا العمل عناية تاريخية لايزال أثرها سائدا فى نظام « المفتقد » الذى يرقد على البيض فى الافران الخاصة به

اللبن والجبنة والسمن

مايقال عن بيع البيضات الثمـانية يقال عن اللبن القليل وما يكون لدى الفلاحة من جبن وسمن تريد بيعه فان الشركة تستطيع بالاتفاق مع أقرب المدن اليها أن تورد للموزع المقدار المعين الذى يثبت بالاختبار انه ممكن توريده وتوفر أولا ارباح المتسوقة والغشاشين . وعند ما تشرع فى هـذا العمل ترى نفسها مضطرة الى العناية بالابقار والجاموس الحلوب وتربية أصلحها للدر ومراعاة الأصول الصحية الخاصة بطعامها وشرابها ومحل مبيتها وعندئذ يفكر زراعيوها فى زرع محصول أخضر يأكله البقرة أو الجاموسة فى موسم الجفاف حتى يكون مقدار اللبن المورد ثابتا أو متزايدا وعندئذ أيضا تضطر



محل الشركة التعاونية لتربية الطيور الداجنة

أن تدعو الفلاحة الى مراعاة منتهى النظافة فى الحلب وتهيئة الماعون وغير ذلك من الشرائط الواجبة فى الحياة المدنية

واذا دخلت الشركة فى مضمار بيع الالبان والسمن والجبنة فسترى نفسها مدفوعة الى تغيير وسائل الخض واستخراج الزبدة بالآلات الجديدة التى تعزل الزبدة فى دقائق . وفى ذلك من السرعة العائدة بالفائدة والنظافة واستقامة نوع الزبدة والسمن ما فيه

وترى نفسها أيضاً مدفوعة الى عمل الجبن بالطريقة العلميـة المطلوبة والى التوسع في صناعتها وتجارتها

وستنشىء فى النهاية معملا تستهدى فى بنائه ونظامه بالاطباء التنظيميين المختصين وقد ترى نفسها مضطرة اذا اتسعت تجارتها الى استخدام مدير خبير بهذه الصناعة لتوليها وارشاد أعضاء الشركة الى كل مايتعلق بتوريد الالبان ومنتجاتها من القواعد ابتداء من اليوم الذي تولد فيه البقرة الى ساعة حصولهم منها على الربح العظيم ثم فيما وراء ذلك

النحل والغنم وغيرها

كل ماقيل عما فات ينطبق تمام الانطباق على النحل وعسله والاغنام وصوفها والمواشي وجلودها وحيوانات الزراعة كلها من

حيث تربيتها للبيع هي أو منتجاتها ولاشك أن لـكل من هـذه المنتجات اصولا وشروطاً علمية لا يستطيع معرفتها الفلاح الا لماماً .. أما الشركة الزراعية فانها تستطيعها بكل دقة وعناية لأن لديها الوسيلة والقدرة والمال .

وقس على ذلك سائر الامور

التأمين على الماشية

ليس أشق على الفلاح من أن يفقد ماشيته لأنها مورد من موارد رزقه الأول هو وأولاده واداة كانت ولاتزال أقوى الوسائل لقيامه بعمله. ولذلك فانه اذا نفقت له بقرة أو جاموسة أو غير ذلك أصابه ويل عظيم . وليس من السهل على الفلاح أن يجد المال اللازم لمشترى بقرة أخرى وإذا وجد فهي خسارة كبيرة عليه . على أنه قلما يجد هـذا المال فهو مضطر الى الاستدانة من طرقها أو لاجيء الى امرأته يتقاضى من حليها ثمنها ، وللضرورة أحكام .

ولـكنه بالتعاون لا يقع في كل ذلك الويل بل يستطيع أن يشتري بقرة بدل البقرة على أهون سبيل فان الشركة التعاونية تملك أن تؤمن له على حياة بقرته إذا هو اشترك مع عدد معلوم من الاعضاء فى نظام هذا التأمين فدفع كل عام ٢٥ قرشاً فى سبيل ذلك.

والعادة في التأمين أن يكشفوا على البقرة فان كانت سليمة من الامراض القاتلة كالسقاوة والسل وماالى ذلك قبلوا اشتراك صاحبها ولـكنهم يشترطون على العضو بعد ذلك شروطاً تعود عليه وعلى الشركة بالمنفعة والخير منها أن يكون طعامها كافياً وموقفها ومبيتها صحياً ومنها أن يتبع تعليمات طبيب الشركة البيطرى وأن يبلغ عنها

اذا مرضت حتى يعودها الطبيب ويصف لها الدواء الشافي ويتكفل العضو يومئذ بنصف الكلفة . ومنها عدم تكليفها العمل فوق حد الطاقة . فاذا نفقت بعد ذلك دفعوا له من ثمنها الثلثين لا لأنهم يريدون أن يظلموا صاحبها بل لانهم ان قرروا دفع الثمن كله لم يكن اهتمامه بتنفيذ شروط التأمين كما يكون وهو عالم انه مضطر إذ ذاك لخسارة مبلغ ما من المال

وليس شاقاً عليه أن يحصل على مبلغ الثلث الباقي بواسطة الاستقراض التعاونى من صندوق شركته كما سيجىء

ويجرى مثل ذلك فى التأمين على الزراعة والمسكن والاحطاب ضد خطر التقليع والحريق بل يعتدونه الى التأمين على الحياة نفسها

الصناعات الزراعية

الآن نعود الى الشركة التعاونية من حيث مايمكن أن تقوم به من الاعمال الواجبة عليها فى ميدان الاصلاح الاقتصادى وبناء الحياة المصرية على الاساس الواجب الصحيح

قلنا ان الشركة التعاونية الزراعية تنشأ لتوريد حاجات الاعضاء الزراعية والمنزلية والمعاونة على أعمال الفلاحة وما يتفرّع منها ثم لبيع المحصولات الزراعية ولكن القانون الذى أصدرته الحكومة يعرف أن جهد الشركة لن يقف عند هذا وكأنه يحضها على تعديه لافتتاح مناطق جديدة ويعد لها العدة ولذلك فهو يبيح للشركة التعاونية أن تتولى الصناعات أيضاً . وإذا كان الامر كذلك فلابد للشركة التعاونية أن تضع نصب عينها العمل بجد وهمة ونشاط وحزم ووعي على انشاء المصانع فى ناحيتها لصنع المواد الخام واخراجها قابلة للاستهلاك الاخير .

بل يجب على كل عامل للاستقلال المصري أن يمهد سبيل ذلك للشركات التعاونية بجاهه وماله وعلمه حتى تبقى أموالنا لنا ونجد عملاً وجيهاً لابنائنا ونرتاح

فاذا شرعت الشركة في ذلك فلعله يجب عليها أن تبدأ بأول

درجة من درجات الصناعة وهي اعداد المادة الاولية التي أخرجتها الارض أو الضرع اعداداً أولياً حتى اذا اتقنته عمدت الى ثاني درجة في الصناعة ثم الى الثالثة وهكذا . على أنه ليس من الضروري أن تأخذ المادة الاولية فى صناعتها درجات كثيرة فانها قد تبلغ حد الصلاحية للاستهلاك النهائى فى درجتين كالغلال ، فان أول سلسلة في صناعتها الطحن وثاني درجة الخبز ثم ينتهي أمرها

وقد تتغير المادة الواحدة عقب تخطيها الدرجة الاولى . لهذا يجب على الشركة أن تراعي استعدادها للاخذ بدرجاتها واحدة بعد أخرى أو تركها مؤقتاً حتى يحين أوانها . وبما أن أعمال الصناعة في الغالب من الاعمال التي لا يتيسر قيام الشركة القروية الواحدة بها لذلك كانت هذه الاعمال مما يجب فيه الاتحاد والتضافر بقدر ما تقضي به الضرورة الصناعية

وعليه فاذا ابتدأت الشركة بالغلال مثلا فالواجب أن تتحد مع غيرها من الشركات وتعمل :

أولا — على اقامة مطحنة لاعداد حاجة الاعضاء من الدقيق وللتوريد الى الاسواق .

ثانياً — اقامة معامل للنشا أو البسكويت فان كانت القرى بجوار

مدينـة فلابأس أن تنشيء مخبزاً يورد للشركات التعاونية الاستهلاكية ولغيرها

واذا كان قصباً واتحدت مع غيرها من الشركات فالواجب أن تبـدأ :

أولاً — بالمعاصر لعمل العسل

ثانياً — بالمعامل لصنع السكر وتكريره — وقد تصنع الورق من مصانعه وقد تصنع الـكؤل

وان كان قطناً واتحدت أيضاًمع غيرها فالواجب أن تشرع :

أولاً — في اقامة محلج لحلجه

ثانياً — لغزله أو عصر بزرته واستخراج الزيت منهـا وعمل الـكسب اللازم للعلف

ثالثاً — لنسجه أو عمل أنواع الصابون من زيته

وكذلك الامر في الـكتان وغيره وقس على ذلك سائر الامور

ولكن يحسن أن يتبع القطر في ذلك خطة الاختصاص حتى يمتنع التنافس المؤذى . فالجهات القطانة تتولى صناعة القطن وملحقاته والجهات الغلالة تتولى صـناعة الدقيق وملحقاته والبلاد اللبانة تتولى صناعة الالبان والسمن وأنواع الجبن والقصـابة تتولى

صناعة السكر وملحقاته والأصقاع الممتازة بالفواكه تتولى صناعة المربيات والمحفوظات وهكذا

ولا بد للشركات فى هذه الحالة من الاعتماد على الاخصائيين العارفين باسرار هذه الصناعات ودقائقها حتى تأمن الزلل ويحسن بها دائما الاستئناس برأى وزارة الزراعة حتى تساعدهم بخبرتها الفنية ونصائحها . واذ ان مهمة الحكومة مساعدة الناس وتمهيد الطريق أمامهم لامكان ادائهم مهمتهم المطلوبة على الوجه الاكمل فهى لن تتردد فى ادخال مواد الصناعة الزراعية فى برامج التدريس ولا تتردد فى ارسال البعثات الدراسية والفنية الى الجهات المختصة حتى اذا عادوا كانوا نواة صالحة للعمل



معمل ألبان تعاونى فى ارلندا

— ولا عجب فى ذلك فقد رأيناها لا تألوا جهداً في ارسال البعوث لما هو فى الواقع أقل من هذا شأنا وانما آثرته بالتفضيل لان النـاس شرعوا فيما يجب له مثل هذا التخصيص ولو شرعوا من قبل فى الصناعات الزراعية لرأيناها أرسلت من طلبتها الممتازين ورجالها المتمرنين من تكون مهمته الاستزادة والتخصص ولا سيما بعد اذ أصبحت حكومة البلاد شعبية دستورية ولم يعد للغير سبيل الى مناهضة الصناعة فى البلاد. بل لقد كان لبعض هيئات الحكومة الرسمية وشبه الرسمية فى ذلك مجال فيمن أرسلوا للتخصص فى صناعة الجلود وصناعات الالبـان وما الى ذلك ولا شك ان حالة كهذه من شأنها :

(١) أن تعود بالارباح العظيمة على المشتغلين بالزراعة وتعوضهم من أحقاب الفقر والبؤس وقرون الذل واليأس

(٢) أن ترد الى حظيرة الريف الوفا والوفا من الصناع والعمال من أبنائه الاذكياء الذين غادروه هربا من آلامه وشقائه والتمسوا المدينة وخالب زخرفها فلم ينالوا ما أملوا بل اضطروا أمام عوامل الاهمال الى الخدمة فى المنازل أو الاشتغال في المعامل عند من لا يرق ولا يرحم ولا يتقى الله أو القاء أنفسهم فى مجال الفساد والجرائم

(٣) صيرورة مصر الزراعية مملكة صناعية أيضا مستغنية عن غيرها

(٤) ايجاد أسباب الرزق والعمل الجدى الذى يتناسب مع العلم واتساع المدارك والمدنية

(٥) الوقاية من انتشار المذاهب الفوضية القاضية على النظام اذ من شأن هذه المعامل أن تشرك الصانع لعضويتـه فى الشركة التعاونيـة فى رأس المال والادارة بقدر استعداده ومن شأنها أيضا السـير على مقتضى القوانين الصحية واجابة نقابات العمال الى كل مايطلبونه للعناية بالعامل وفي ذلك مافيه من منع أسباب الشكوى والالم التى تدعوه الى التذمر والاضراب

(٦) من شأن هذه المعامل اذ هى مؤسسة علي نظام التعاون أى على النظام الديمقراطى الذى يسير عليـه برلماننا الموقر أن يصبح القطر كله مؤسسا على هذا النظام عارفا باصوله وتكون حركة النهضة الاصلاحية متسـاندة الاركان متفقة الالحان فلا نشـوز ولا اهمال

(٧) الخلاص من العنـاصر الدخيلة بطريقة سلمية والخلاص بالتبعية من أذى الامتيازات وما فيهـا من ذلة لنفس المصري ومهانة

التعاون في الاستقراض

عماد التعاون فى الاستقراض شركة تؤلف من أهل الصناعة فى البلدة المحدودة أو أهل الزراعة فى القرية أو القرى المتجاورة المتعارفة قصد الحصول على المال اللازم للصناعة أو الزراعة بطريق التضامن والتكافل من موارده المعروفة بأقل فائدةواقراض الاعضاء حاجتهم منه بفائدة تزيد واحداً فى المائة فقط عن فائدة الاستقراض وبشروط أخوية منطوية على روح التيسير وملاحظةمصلحة العضو

والغرض الاول منه حماية الصانع والزارع من غوائل المرابين وحلهما من القيود والاغلال التى يرسفان فيها بسبب اتصالها بهؤلاء المفسدين الذين ضجت منهم الارض والسماء والعمل على تهيئة أسباب السعادة لمن يعملون بما يرضى الله في مصانعهم أو مزارعهم

على أن نظام التعاون فى الاستقراض للصناعة يختلف عن نظامه فى الزراعة اختلافا شكليا بسيطا ليس هنا محل ذكره لا ننا سنقصر كلامنا على التعاون المالى فى الزراعة — أى المصارف القروية .

المصارف القروية

لا يحسبن القارىء أن الفقر وقلة الحيلة والتسليم لعوادى الزمان

والبغى صفات خاصة بالفلاح المصرى بل هي صفات عامة في كل فلاح حديث العهد بالتحرر

ولذلك كان التعاونيون يرون من أوجب واجباتهم أن يعملوا على تدبير المال اللازم للفلاح حتى لا يلتجىء مضطراً الى صنوف المرابين الذين يشتفون أكبر جهده ويتركونه فقيراً معدماً لا قدرة له على النهوض ولا أمل له في تذوق نعيم الحياة وليكون عنده من الوسيلة ما يستعين به على النهوض ووضع أساس حياته الزراعيـة والبقاء عليها باطمئنان وأمل فيشترى تقاويه وسماده وماشيته وعلفها والآلات اللازمة للزراعة والاصلاح والأدوات التعميرية كبناء البيوت وحيوانات الزراعة لتشغيلها واستغلالها وترحيل محصولاته الى الاسواق وهلم جرا بل ولينفق فيما لا بد أن ينفق فيه من الحاجات الدنيوية كالزواج وتعليم الاولاد وتأهيلهم وبالجملة كل مطاليب الحياة

ومن أجل ذلك كان التعاون الزراعى عند بعض الامم ـ كالمانيا وغيرها ـ لا يبدأ الا بالتعاون فى الاستقراض ولذلك صار اسم « المصارف التعاونية القروية » علما على الشركة التعاونية الزراعية فهي حين تتألف قصد الحصول على ما يلزم أعضاءها من المـال يتولى في جهتها الاعمال الآتية :

(١) شراء الحاجات الزراعية والمنزلية للاعضاء

(٢) شراء أو استئجار آلات الفلاحة وأعمال الاصلاح والتعمير

(٣) بيع المحصولات وتنظيم انتاج المحصولات

(٤) اقامة المصانع والمشاغل وغيرها

(٥) تولى أعمال الاصلاح العام أى تهذيب الوسط الذى يعيش فيه الفلاح وترقيته بالتعليم وانشاء الاندية للاجتماع وللمذاكرة الفنية فيما تتطلب أعمالهم الزراعية — وهو عين ما تتولاه كل شركة تعاونية زراعية حقيقية

موارد المصارف القروية

الاصل فى التعاون أن يكفى أهله مؤونة أنفسهم وعليه فلا يصح التجاء المتعاونين الى غير أنفسهم الا فى الضرورة القصوى — ولذلك كان المورد الذى قصد صاحب نظام المصارف القروية[1] أن يستمد منه اللازم للاقراض هو الاموال التى يودعها الاعضاء مصرفهم لتشغيلها أما المصارف العادية فهى شركات استغلالية وقد نشأ التعاون لحماية أهله من هذه الهيئات لا ليعزز بقاءها ويقويها بالتعامل معها فضلا عن كونها تكره الاقراض للآجال الطويلة التى

(١) الالمانى اسمه رايفيزن

توافق مصلحة الفلاح

ولا يرى صاحب هذا النظام أن يعتمد على مساعدة مالية حكومية في صورة قرض بلا فائدة أو بفائدة قليلة لانه يعتقد أن هذا العمل ليس الا نوعا من الاحسان الذى يكره التعاون أن يأخذ به لما فى ذلك من قتل شخصية المحسن اليه واضعاف روح الاعتماد على النفس فضلا عن أن المساعدات الحكومية عرضة للاسترداد فى كل وقت أو للانقطاع تبعا لشهوات السياسة وتصرفات الزمن بمالية الحكومات

ولكن لما كان الفلاح حديث العهد بالامتلاك وكان على حداثته هذه قد تضافرت عليه عناصر الاستغلال من المرابين وكل من يتصلون به فى الاعمال من وسطاء وتجار وعاش شديد الريبة فى الناس لكثرة ما آذوه وسرقوه وظلموه فلا ينتظر منه أن ينقلب مسماحا شديد الثقة بكل الاعمال التى تشرح له فوائدها ، سريعا الى الاخذ بها من غير تجربة ولن تكون التجربة مقبولة حتى يرى منها فائدة لنفسه

لذلك كان لا بد للمصرف القروى فى أول عهده أن يستورد حاجته المالية اما (١) من الحكومة أو (٢) من المصارف الاستغلالية وهو فى أثناء ذلك يدعو أعضاءه بمختلف الطرق الى ايداع أموالهم وتشغيلها لهم وحث المستنيرين من أعيان القرية على تقديم المثل

الطيب اصغارها حتى يجتمع لديها من هــذه الودائع والمدخرات الصغيرة ما تستطيع به الاستغناء عن مورد بعد مورد وتصبح فى النهاية معتمدة على أموال أعضائها

واذا حصلوا على المال وهو عادة يعطى لامثال هؤلاء المتضامنين بفائدة قليلة ــ أربعة فى المائة ــ فانهم يقرضون منه الاعضاء بفائدة أعلى قليلا من الاصل قلما تزيد عن واحد فى المائة لتسديد نفقات المصرف وما يبقى من هذا الواحد فى المائة يصير احتياطيا للمصرف

نعم ان الاشتراك فى القرض على طريقة التضـامن المطلق من شأنه أن يجعل املاك الايسرين من الفلاحين أشد تعرضا للاخطار ولكن الضـوابط والنظام المحكم الذى ابتدعه صاحب هذا النظام لا يجعل هذه الاخطار ممكنة وقد نشأت فى جميع البلاد مئات من الشركات الاقراضية على أساسه فلم تشك واحدة منها شيئا واليك بعض هذه الضوابط

١ ــ كون الشركة مؤلفة من أهل القرية الواحدة أو القرى المتجاورة المتعارفة ومقصـورة على معاملة أهلها يمكنها من معرفة الاعضاء تمام المعرفة من حيث حالتهم المالية والادبية

٢ــ لا تعطى اللجنة الادارية قرضا حتى تعرف الغرض الحيوى الذى من أجله يراد القرض وتتأكد من مقدرة العضو على التسديد

ثم تراقب كيف يتصرف فى القرض

٣ ـ لا تدخل هذه المصارف القروية فى أعمال المضاربة بالاموال كما هو شأن المصارف العادية لانها لا تبتغى الربح بل ترمى الى منعه وقد نص بعضها على ذلك نصا صريحاً زيادة فى التنبيه

٤ ـ وجود هيئة عالية فى الشركة هى مجلس المراقبة الذى يشرف على مجلس الادارة وهيئة اخرى تفتيشية مهمتها ضبط حساب المصرف والاطمئنان الى حسن سيره

٥ ـ الزام أن تكون ادارة المصرف فى أيدى أهل اليسار والمهارة العملية من أعضاء الشركة حتى يكونوا دقيقين فى أعمالهم والا تعرضت أملاكهم للضياع فضلا عما فى وجود هؤلاء الاغنياء والاعيان على رأس المصرف من دواعى ثقة سائر أهل القرية به

٦ ـ كون الشركة تحدد فى كل سنة المبالغ التى تستدينها والمقدار الاقصى الذى يجوز للعضو استقراضه.

٧ ـ تقرير مقادير ما يمكن المصارف قبوله من ودائع الاعضاء

٨ ـ اهتمام الفلاح العادى بشئون المصرف مهما قلت ملكيته فيه لان هذه الملكية ذات شأن كبير عنده ولان الفلاح على كل حال يحرص على شرف معاملته وحسن سمعته.

٩ ـ اداء كل فرد واجبه فى الشركة أو المجالس أو اللجان بلا أقل مقابل

١٠ـ كون القرض لا يعطى للعضو الا بضمانة من شخصين فاضلين أو برهن عقارى أو بايداع وثائق أو سندات ذات قيمة وأهم هذه الضمانات فى نظر المصرف الضمانة الشخصية فانها كفيلة بمراقبة الشخصين زميلهما المستقرض حتى لا يسىء التصرف فيما أخذ

على ان غرض واضع نظام هذه المصارف هو جعل شرف العضو ضمانة كافية وانما كانت الامور الاخرى من قبيل الحيطة فقط ولذلك فانه كان يدقق فى قبول العضو ولا يسمح بدخول أحد لم تكن تتوافر فيه شرائط الجد وحسن الخلق

واذا ثبت للمصرف من مراقبة العضو انه أنفق القرض فى غير ماطلبه لاجله أو وجدت انه تأخر فى تسديد الاقساط بلا مبرر طلبت اليه دفع قيمة الاقساط جملة واحدة وربما قطعته عن العضوية وفى ذلك ما فيه من الزجر له والانذار لغيره

وبما أن المصارف القروية أوضاع لا يقصد بها مجرد الحصول على المال اللازم لأعمال الزراعة وحياتها بل الغرض الاول من انشائها أن تكون وسيلة لجمع شتات أموال الفلاحين مهما قل مقدارها والعمل على الضن بالمليمات أن تضيع لقلة شأنها المنظور أو لجهل

الفلاح طرق استثمارها فقد سميت هذه المنشآت فى ألمانيا مصارف الادخار والاقراض بتقديم كلمة الادخار على الاقراض لاهميـة الاول

ولأصحاب المصارف القروية فى جمع الاموال و ما يعادل القروض والمليمات وسائط كثيرة منها طبع ورقات صغيرة كطوابع البريد ذات قيم مختلفة يلصقها الذى يشـتريها من المصرف ـ والمصرف ليس الا شخص معروف مكانه فى القرية ـ على بطاقات من الورق المقوى. فاذا امتلأت صفحة البطاقة قدمها صاحبها الى كاتب المصرف فحسب له قيمتها فى صحيفة خاصة به من دفاتر الحساب على طريقة صندوق التوفير بمكاتب البريد واعطاه وصلا بما تسلم

ومنهـا صنع المصرف صناديق صغيرة أى حصّالات من الفولاذ ذات مفتاح لا يسهل تقليده ، تعطيها الشركة ربات البيوت مقفلة وتستبقى المفتاح عندها ، وكلما وجدت ربة المنزل لديها فضلة من القروش أسقطتها فيها من الشق المعد لذلك فى الصندوق حتى اذا امتلأ أخذته الى مصرف القرية ففتحه وعد ما فيـه ورصده لحسابهـا أو حساب من تريد وأعطاها بمـا أودعت وصولا . ولا يزالون يبتدعون

كيفية التصرف فى رأس المال

تعطى القروض عادة اما مباشرة للعضو لينفقها فى حاجاته الزراعية وأحواله المعاشية التى أشرنا اليها واما بفتح حساب متداول وهذا نادر فى القرى واما لنقل ملكية الأراضى وهو من أهم أعمال هذه المصارف وأعودها بالفائدة على أهل القرية . فقد يتفق أن يريد أحد الفلاحين بيع جزء من أرضه أو بيعها كلها ولا يكون فى القرية من يجد المال الكافى لشرائها. هنا يتقدم المصرف القروى ويشتريها لحساب الراغب ويدفع ثمنها كلها بعد خصم العمولة ثم يدين المشترى بمبلغ مادفعه مضافا اليه أرباح المبلغ ويقسطه عليه فيفيد البائع بهذه العملية لانه يوفر عليه العمولة الكبيرة التى كان يتقاضاها سمسار الاراضى عادة ــ ويفيد الشارى لانه يملكه الارض بأهون سبيل ولا يلجئه ــ ان كان مضطراً الى شرائها ــ الى المرابين الذين يتقاضون منه على ما أقرضوه فائدة أكبر من ربح الارض يتهاونون فى تحصيلها حتى يغروه بالدين ويأخذوا الارض بأبخس ثمن ويأخذوا معها أرضه الاولى ان كانت لديه أرض

على أن المصرف يتطلب فى هذه الحالة رهن الارض له ريثما يفى الشارى ما عليه له من الدين ولا يتهاون معه فى التسديد الا فى

الضرورة القصوى التى يراها المصرف بعينه ويقره عليها

ويتقدم المصرف القروى كذلك يوم تقع على أرض العضو «محجوزات» وتأمر المحكمة ببيعها فى المزاد العلني الذى قلما تفى فيه الارض بما عليها المرابى أو التاجر أو الدخيـل . يتقدم المصرف ليزايد فاما أن يدفع المرابى ثمنها الحقيقى أو يشتريها المصرف لحسابه ويبيعها للفلاحين فى الوقت المناسب . وبهذه الطريقة يصون الارض عن أن تذهب الى دخيل ويردها اما الى صاحبها أو الى مثله من أهل القرية بعـد أن يعطى صاحبها الأصلى فرق ما بين الثمن الذى دفعه المصرف عند شرائها والثمن الذى قبضه عند بيعها بعد حسم العمولة والارباح الاعتيادية البسيطة

وقد يتقدم المصرف فيشترى لحساب أعضائه أو فريق منهم مساحة واسعة من الارض ثم يقسط ثمنها عليهم بالطريقة السالفة أى من غير ربح ولا تعمل له لان المسألة من أولها الى آخرها « تعاون» والتعاون عدو الربح

هذه معالم الطريقة التعاونية فى الاقراض والادخار . وهذه بعض مزاياها . واذا لم يكن لها من الفائدة الا تعليم الناس الاقتصاد والاعتماد علي أنفسهم وتضريتهم بالنجدة التعاونية التى ليس فيهامن

لذة الاحسان أثر لكفى فما بالك بها وهى كفيلة بتسيير النظام التعاونى في الزراعة على أتمه . وقد عرفت مما سبق أن المصارف القروية لا تقتصر على عمليات التوفير والاقراض بل تتولى شراء لوازم الاعضاء المنزلية والزراعية وبيع محصولاتهم واستئجار الآلات الفلاحية الكبرى وتتولى التأمين على مواشيهم ومحصولاتهم وذواتهم وتنشىء معامل الزبدة ومطاحن الغلال وتعمل كل ما يمكن أن تعمله الشركة الزراعية . لا عجب في ذلك . فانه اذا صلحت حالة الفلاح من الوجهة المالية كان كل عمل يطلب منه اداؤه لمصلحة الزراعة والمنتفعين بها أمرا ميسورا لا يتلكأ فى قبوله والنهوض به

———

التعاون والاصلاح الاجتماعى

تبين للقاريء مما تقدم أن جميع أشكال الشركات التعاونية تعمل على تخلية طريق التعامل من جماهير الوسطاء الذين يبتزون جهد المستهلك والمنتج معاً ويتركونهما في ضيق وشقاء . فهى من أجل هذا نظم اقتصادية

ورأى القارىء مما تقدم أيضاً أن جميع اشكال الشركات التعاونية تجعل من أرباحها نصيباً مقنناً للتعليم والتربيـة والاصلاح البلدى وغير ذلك من وسـائل الترقية قصد ترقية مستوى الناس العقلي وتهذيب بيئتهم فهي من أجل هذا نظم اجتماعية

والواقع أن المصلحين لم يفكروا فى الخطط الاقتصادية التعاونية الا لتكون واسـطة الى الاصلاح العـام الاجتماعى وقضوا بحرمان كل شركة تعاونية لاتجعل وجهتها هذه الوجهة ولاتخصص من أرباحها نصيباً معلوماً لتحقيقها من الانتساب الى الهيئات التعاونية العليا

من أجل هذا نص أئمة التعاون على وجوب أن يكون في كل شركة تعاونية لجان مستقلة عن المجلس الادارى أو متفرعة منه مهمتها العناية بالجانب الاجتماعي من العمل التعاوني ونشر اوضاع المدنية والرقي ووسائل الترفيه عن الناس حتى تسير الشركة بوجهة واحدة

الى الغرض الاسمى الا وهو البلوغ بالناس الى حالة المدنية الفاضلة التى يحصل فيهـا الانسان على مطاليب عيشه وحاجات فطرته على الصورة العالية التى يصورها العلم والفن معا

واذ أن أعمال الاصلاح الاجتماعي ونشر أسباب المدنية تنحصر فى ثلاثة أمور رئيسية لايقوم بغيرها للسعادة جانب هي (١) التعليم والتربية الخلقية و (٢) التنظيم المحلي والصحة العامة و (٣) التدبير المنزلى والصحة الخاصة ، فقد حتم أئمة التعاون أن يجعل المتعاونون هذه الامور مخصصات تستولى عليها اللجان المختلفة وتتولى بها اداء واجبها فى المجتمع

لجنة التعليم والتربية

تتألف لجنة التعليم والتربية من ثلاثة أعضاء يجب أن يكون سكرتيرها من أهل العلم العصرى فاذا تألفت كان أول مايجب عليها فى السنة الاولى من حياتها أن تضع نظام العمل (١) لتعليم الاطفال بالنهار (٢) لتعليم الاميين بالليل (٣) لنشر الدعوة التعاونية (٤) لتعليم الموسيقى (٥) لاقامة الحفلات الاجتماعية كالليالى الساهرة والتمثيل الادبي والاغاني بالاتفاق مع لجنة التعليم حتى تكون حياة القرية زاهية

ويجب أن يكون غرضها من التعليم غرس مبادىء القوميـة

المصرية الفاضلة المؤسسة على مبادىء الحرية والاخاء فى قلب كل متعاون .

وتتألف مالية اللاجنة من :

(١) الارباح اجمالا لنشر الدعوة

(٢) صافى الارباح بنسبة معلومة : خمسة في المائة الى عشرة

(٣) الاشتراكات بواقع عشرة قروش فى السنة عن كل عضو

(٤) مايتبرع به المساميح من الاخوان

لجنة التنظيم

هذه اللاجنة فى نظام الهيئة التعاونية تعادل المجلس القروى فى النظام العادي وعددها ثلاثة فاذا لم يكن فى القرية مجلس فالواجب أن يحل محلها واذا انشىء كان عليها أن تعطيه ماتخصصه الشركة للتنظيم لأنه أقدر منها بقوة القانون على الاصلاح البلدى

على أنه يجب على لجنة التنظيم أن تعمل جهد الطاقة على تنظيم حياة القرية على نمط المدن الراقية من حيث سعة الشوارع وانتظامها ونظافتها وكونها مرصوفة متعهدة بالكنس والرش ومن حيث قيام المنازل على قواعد الصحة الكفيلة بنيل الساكنين حقهم من نقاء الهواء ومن النور والامن من أذى المسارب ومن حيث حصول

الناس على مياه طاهرة سليمة وامكان انارة البيوت والشوارع بالانوار الصالحة الكافية ومن حيث وجود المستشفيات والمستوصفات الطبية والملاجىء والميادين والبساتين العامة وكذا الاندية الصالحة مما يعين على استمتاع الانسان بالحياة على الوجه الاكمل وغيرذلك

ولذلك يجب على لجنة الاصلاح والتنظيم البلدي أن تعنى فى أول حياتها بابتداع الوسائل الكفيلة بردم مايكون حول القرية أو فى باطنها من البرك والمستنقعات والنظام المتبع الآن فى تكويم السباخ وحثالات البيوت المتبع الآن فى الاصلاح ليزيلوا من القرية مصدرين من أكبر مصادر الامراض التى تفتك بالناس فتكا ذريعاً

واذا اتفقت مع المجلس القروى فالواجب أن تهتم الهيئات باقامة بناء لمستوصف وآخر لمدرسة للبنين وثالث لمدرسة للبنات ليقدموا الثلاثة لمجلس المديرية فانه لايتردد في الانفاق على ادارتها على حسابه الخاص .

لجنة التدبير المنزلى والصحة العامة

ينوب عن الشركات التعاونية فى تأليف لجنة التدبير المنزلى الذى تتوقف عليه سعادة العشيرة حزب نسوى ينشأ في كل بلاد راقية ويتصل بالرياسة التعاونية العليا ليعمل معها على تحقيق مثل الحياة الاعلى

العليا . مهمة هذا الحزب العمل على اسعاد الشعب من طريق التعاون وذلك بتنبيه نفوس النساء الى ماللتعاون من الاثر فى اصلاح الحياة وحثهن على الاشتراك في هيئاته والقيام بقسطهن فيه ودوام الدعوة اليه وهو يخصهن بالركن الثالث وهو الاهم من أركان السعادة الا وهو دوام العمل على العناية بالبيت وصحته وجعله عشاً للطمأنينة والسعادة ومنتجعاً للالفة والمحبة وحثهن على الاهتمام بالمسائل الاجتماعيـة والصناعية وتبصيرهن بأن اشتراك المرأة فيما يبذل لانقاذ المجتمع من شرور أهله أمر لا بد منه لحدوث السعادة واستقرارها

وللحزب بجوار كل شركة تعاونية محلية فرع يعمل أعضاؤه لتحقيق هذه الاغراض. والعضوية فيه مباحة لكل من تكون عضوا أو زوجة عضو أو بنتا لعضو فى الشركة التعاونية وقيمة الاشتراك فيه عشرة قروش على الاقل في السنة . ولكل فرع مجلس ادارة وسكرتيرة

ومهمة الفرع الذى يتصـل بالشركة التعاونية الزراعية العمل على اسعاد الريف وأهله وتعليم نسائه كل مايجب عليهن العلم به من واجبات حياتهن الريفية فهو يعرفهن أصـول تدبير المنزل وحسن ادارته وطرق الاقتصاد في نفقته ويبصرهن باصـول التطبيب

والاسعاف وطرق العناية بصحة الوالدة والمولود وبصحة الاطفال وما يلزم لهم من تأديب ورعاية ويزكيهن فى زراعة الخضروات والازهار ويعلمهن أصول تربية الارانب والدواجن والنحل وطرق معالجتها وانتاج البيض وطريقة حلب البقر والعناية بالابن ومواعينه وعمل الزبدة والجبنة وصنع المربى وصنع الفاكهة المجففة وصناعة الغزل والنسج القروى وخياطة الملابس وعمل ثياب الاطفال وصنع لعبهم وأشغال الابرة وغير ذلك من الصناعات المنزلية ويعلمهن ادارة المزارع وشئون الغيط وامساك الدفاتر الزراعية وطرق التعامل ومبادىء التعاون

ويتولى الفرع اقامة المعارض للتبارى بين أعضائه فيما يصنعن ويفتح فصولا دائمة أو مؤقتة للتدريس وللمحاضرة ويوزع نشرات متوالية تتضمن مختلف الشؤون الخاصة بما ذكر . ويعنى الفرع باصلاح طرق القرية وبساتينها وأعمال مناهضة الذباب والناموس فيها ومنع القاذورات والحيلولة دون اخطار التراب والعثير وجميع أسباب الاذى الصحية ويتولى كذلك تنظيم الحفلات والاعياد وجعل حياة الريف مشرقة زاهية

فهن بما يحدثن فى القرية من أسباب الرزق الواسع لبناته وبما

يتولين من تنظيمها وتنظيم بيوتها وجعل الحياة فيها مشرقة زاهية يحببن الريف الى أهله فلا يضطرون الى الهجرة منه الى المدن حيث ياقون مايلقى الفقير الشريد من عنت الايام وتحكم أرباب المصانع والاعمال حين يزداد صمت الريف ووجومه

وقدجرت الهيئة العليا للحزب النسوى الارلندى على أن تعين من عندها وعلى نفقتها أفرادا يقمن بتنظيم الفروع وأخريات بالتعليم فيها. فاذا رأت ناحية خالية من هيئة نسوية مؤلفة لهذا الغرض أرسلت اليها المنظمات ليشرحن لها مايعود على نسائها وعلى العشيرة من قيام جمعية لهن بها تعمل كما ذكرنا على الاصلاح القروى والمنزلى وترويج الصناعات الزراعية والعناية بالمحصولات الصغرى التى يأتى تنظيمها والعناية بشرائطها بأوفر الارباح

أما المعلمات فمهمتهن الذهاب الى القرى التى تنشأ فيها فروع ويقمن بها أسابيع أو أشهرا ليدرسن لنساء القرية . يزرن الاعضاء فى البيوت ويشاركنهن فى العمل على تنظيمها ويتولين لاهلها صناعة الاشياء على سبيل التدريب

على ان الهيئة العليا للنساء ترشح الطبيبات والقابلات اللازمات للعناية بصحة الامهات والاطفال وتكلفهن الارشاد والتعليم اللازم

لنساء القرية .

وفي اعتقادى أنه يجب على سيدات مصر المشتغلات الآن بالنهضة النسوية أن ينظمن هيئتهن على أساس الأحزاب النسوية التي أشرنا اليها فان طريقها أسلم وأنسب وأسرع الى تحقيق ما تصبو اليه نفوسهن الكبيرة من الاصلاح والرقى

والله الموفق الى خير العمل

فهرس

صفحة






Bibliotheca Alexandrina
0424992